السياسة الخارجية الأميركية: ضرورة الانكفاء؟

حسام محمد مطر

* باحث وأكاديمي من لبنان

* طالب دكتوراه / جامعة براغ الدولية / تشيكيا

مقدمة

منذ بداية القرن العشرين بدأت السياسة الخارجية الأميركية تشغل حيزاً مميزاً ومتصاعداً في الدراسات الدولية، نظراً لما لهذه السياسة من تأثيرات عميقة في النظام الدولي، بكل طبقاته السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية والعسكرية. واهتم الباحثون في مراقبة تطور هذه السياسة ودراسة المؤثرات الداخلية والخارجية التي تحكمها، ولكن بقي الأهم من ذلك هو مراقبة التحولات الحاصلة فيها، ولحظات الانعطاف الحاد التي كانت تشهدها، لأن من شأن ذلك ترك تداعيات دولية وإقليمية مصيرية سواء تجاه السلام أو الحرب.

لطالما اختلف الأميركيون حول طبيعة دورهم في العالم، وهو اختلاف يعكس اختلافهم حول ماهية الولايات المتحدة ذاتها، هل هي جزيرة قارية في ما وراء المحيطات فقط؟ هل هي المثال الذي يجب أن يجذب سموه القلوب والعقول كما ترشد المنارة السفن التائهة؟ ،هل هي سيدة القارة الأميركية؟، أم هل هي فيض سماوي لهداية البشرية نحو الحرية والرفاه؟.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي حكمت اتجاه السياسة الخارجية الأميركية من

الانعزالية الى الإمبريالية والهيمنة الأحادية وما بين بين. في حين أن الإجابة كانت دوماً أمراً جدلياً، بمعنى أن الأميركيين لطالما انقسموا حول موقفهم من الدور الأميركي في العالم، أي أنهم افتقدوا دوماً للإجماع السياسي، أو حتى شبه الإجماع حول هذا الدور، ما عدا لحظات استثنائية جداً كالحرب على أفغانستان بعد 11 أيلول.

لقد شكلت الانعطافات الأميركية مفاصل تاريخية، منذ الحرب العالمية الأولى وصولاً الى ما بعد 11 أيلول 2001، واليوم- وفي ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي تضرب أسس الاقتصاد الأميركي، لدرجة قال فيها رئيس هيئة الأركان الأميركية: «**إن الخطر الأكبر على أمننا القومي هي مسألة الدين**»- يتصاعد بشكل ملفت الحديث عن إرهاصات انعطافه أميركية، ستترك تداعيات خطيرة على النظام الدولي ككل، سواء الاستقرار النقدي والاقتصادي، تعطيل مؤسسات النظام الدولي، ظهور موجة من المواجهات الإقليمية جراء حال الفراغ التي سيتركها التراجع الأميركي، وارتفاع عدوانية القوى الكبرى الصاعدة، تتمحور هذه النقاشات حول سؤال مركزي: هل أحادية الهيمنة الأميركية تمر في لحظة أنكفاء أو ضمور؟،

هل أحادية الهيمنة الأميركية تمر في لحظة أنكفاء أو ضمور؟

وتتفرع من هذا السؤال جملة أسئلة فرعية: كيف يجب على الولايات المتحدة التعامل مع هذا التهديد؟، هل تتراجع لإستجماع أنفاسها عبر إتباع «سياسة تقشفية»، أو بالعكس تبادر للاندفاع لمنع المنافسين من الحلول مكانها؟ وما هي التداعيات التي يمكن أن يتركها كلا الخيارين؟.

هذه هي الأسئلة التي ستدور حولها المحاور الرئيسية لهذه الدراسة، وفي سبيل الولوج الى الإجابات ستعتمد الدراسة منهجاً قاعدته الفهم"Understanding" وليس التحليل "Explaining" ، ضمن هذا المنهج سيتم التركيز على فهم اللاعب المعني من الداخل– أي الولايات المتحدة بهذه الحالة –، من خلال دراسة قيمها ومصالحها وتركيبتها الداخلية وتطورها التاريخي وبنيتها الذاتية، وليست بالتالي معنية بإيجاد علاقة الأسباب (المتغيرات المستقلة) والمسببات (المتغيرات التابعة). يرتكز البحث على شق نظري حول أبرز النظريات المتعلقة بالموقف من قضية «**الهيمنة**»، وبشق سياسي- عملي مستند الى دراسات وابحاث متخصصين أميركيين، شهادات في الكونغرس، تصريحات لأهم صانعي القرار في الإدارة الأميركية وجملة تقارير أميركية رسمية.

اولاً: الهيمنة الأميركية بين الاستدامة والأفول

تستند نظرية «الواقعية الجديدة» على أهمية طبيعة البنية الدولية (أحادية– ثنائية– تعددية)، في تحديد سلوك الدول، التي يحكمها التنافس (لا التعاون) ضمن الساحة الدولية التي تمتاز بكونها فوضوية، وتفتقد لهرمية سلطوية ومرجعية سيادية واحدة، وعليه تعيش الدول في ظل هاجس دائم لزيادة قوتها وحفظ أمنها، وهو ما تضمنه حالة «الهيمنة» سواء الإقليمية أو الدولية. ولذا تبقى الدول الكبرى رهينة المنافسة فيما بينها على احتلال قمة النظام الدولي، الذي يمتاز بالفوضى والوحشية والخضوع للمصالح الخاصة.

وعليه يصف بريجنسكي الهيمنة بأنها «قديمة قدم الجنس البشري»، إلا أن ما يميز سيادة أميركا العالمية الراهنة هو «سرعة ظهورها، ومداها العالمي والطريقة التي تمارس بها»[1]، لقد أدت نهاية الحرب البادرة الى تربع الولايات المتحدة على عرش النظام الدولي، من دون أن تبدو أي قوة دولية آنذاك، قادرة على تحدي التفوق الأميركي في أي مجال من مجالات القوة الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الثقافية والتكنولوجية، وقد عبر بريجنسكي عن ذلك قائلاً:

1 - زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999 ، ص. 15

«**تنبثق ممارسة النفوذ الإمبريالي الأميركي الى حد كبير، عن تنظيم أعلى، ومن القدرة على تجنيد الموارد الاقتصادية والتقنية الواسعة للأغراض العسكرية، ومن الجاذبية الحضارية الغامضة والشديدة معاً لطريقة الحياة الأميركية، ومن الدينامية المجردة والتنافسية المتأصلة لدى الزعامات السياسية والاجتماعية الأميركية**».[2]

2 - زبغنيو بريجنسكي، مصدر سابق ، ص. 23

أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقراراً وسلميةً، نتيجة سهولة تحديد وقياس حال توازن القوى بين الطرفين

إلا أنه ورغم ما عده كثيرون بداية النظام الدولي الجديد القائم على الأحادية الأميركية بعد سقوط السوفيات، إلا أن التاريخ يعيد إثبات نفسه، في أن الأحادية ليست إلا مرحلة انتقالية أو «**لحظة - ووهم**»، كونها تعكس خللاً في البنية الدولية، سرعان ما يجري إصلاحه عبر عملية توازن القوى، التي تمارسها القوى الأخرى بوجه قوة الهيمنة، لذا يعتقد الواقعيون الجدد بأن النظام الأحادي غير مستدام وعنفي، بناءً على فكرة توازن القوى، إذ تقوم الدول الكبرى بالسعي لتحقيق توازن قوى– داخلي أو خارجي – بوجه القوة الساعية للهيمنة.[3]

3 - أنظر مثلاً-Kenneth N. Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," International Security, Vol. 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 44–79

ومن هذا المنطلق يحاجج هؤلاء، أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقراراً وسلميةً، نتيجة سهولة تحديد وقياس حال توازن القوى بين الطرفين، فيما ينحو نظام التعددية القطبية نحو العنف، نتيجة صعوبة إجراء قياسات للقوة بين مختلف الاطراف، مما يزيد حال الشك والقلق والتقييمات الخاطئة التي تدفع القوى المختلفة نحو مغامرات كارثية، تبدو الوقائع الحالية للتراجع الأميركي، إثباتاً عملياً أخر لفرضيات نظرية الواقعيين الجدد، لاسيما لمفهومهم حول «توازن القوى»، وإن كان يمتاز بكونه توازناً ناعماً وليس صلباً حتى اللحظة.[4]

4 - راجع مثلاً، ت. بول، التوازن الناعم في عصر التفوق الأميركي، مجلة الأمن القومي، عدد صيف 2005. أو روبرت بايب، التوازن الناعم بوجه الولايات المتحدة، مجلة الأمن القومي، عدد صيف 2005.

في المقابل هناك من نظَر لفكرة استدامة الهيمنة الأحادية الأميركية، من منطلقات مختلفة: مقاربة «**الأحادية المستقرة**»، التي ترجع هذه الاستدامة الى التوزيع الأحادي للقدرات لصالح الولايات المتحدة، بشكل لا يمكن قهره وتجاوزه، كما أن الدول الأخرى تمتنع عن مواجهة الولايات المتحدة، نتيجة ما تكسبه من فوائد أمنية واقتصادية بفضل الهيمنة الأميركية. فالولايات المتحدة حافظت على تفوق شامل وعميق في مختلف محددات القوة، مع سائر القوى الكبرى بالشكل الذي ردع أياً منها عن محاولة موازنة الهيمنة الأميركية، بل أن أكثر هذه القوى فضلت اللحاق بالركب الأميركي والحصول على بعض العوائد.

وعليه يحاجج وليم وولفورث: أن النظام الأحادي- وبعكس فرضية الواقعيين- لا يسمح بقيام تحالفات لموازنة القوة المهينة، وأنه متى قامت هكذا أحلاف، فإنه يعني تلقائياً أن النظام الأحادي لم يعد موجوداً، يضيف وولفوث نقطتين هامتين لتدعيم نظريته حول ديمومة الأحادية الأميركية، الأولى: جغرافية، إذ تستفيد الولايات المتحدة كونها «قوة بحرية» تقع خلف المحيطات، مما يسهل عليها حسم سيطرتها الإقليمية، بما لا يستنزفها في صراعات التوازنات الإقليمية، وذلك بعكس الصين والاتحاد الأوروبي. ثانياً، إن مواجهة الأحادية الأميركية، لا تكون فقط من خلال أحلاف تقليدية للقوى الإقليمية، بل لابد من ظهور أحاديات إقليمية، قادرة على تحويل امكاناتها الاقتصادية المتراكمة الى القدرات الضرورية، للحصول على صفة « **قطب**»، أي صناعة عسكرية وقدرات إنزال وتوسع لقواتها العسكرية،[5] وهي شروط لم تتوفر بعد لأي قوى إقليمية نتيجة عوامل ذاتية، ونتيجة السياسة الأميركية التي ترعى قيام توازنات القوى الإقليمية، لمنع صعود أحاديات إقليمية كما تفعل بوجه، الصين، روسيا، وإيران.

5 - William Wohlforth, The Stability of a Unipolar World, International Security, Vol.24, No.1, Summer 1999, pp. 2629-

في حين يرى آخرون، أن الولايات المتحدة تمكنت من حفظ هيمنتها الأحادية من خلال منع ظهور توازن معاكس لهيمنتها، عبر إتباع سياسة مساكنة واستيعاب، تمكنت من خلالها تهدئة مخاوف القوى الأساسية في النظام الدولي، أما بعض الليبراليين فيعتبروا أن الولايات المتحدة قد حققت نجاحها، كونها قوة «**هيمنة خيرة**»، أي أنها لا تهيمن فقط لمصالحها الضيقة، بل لتحقيق مصالح النظام الدولي ككل، ويرى أخرون أن استدامة هذه الهيمنة مقرونة بمدى تبني أميركا سياسة متعددة الأطراف من خلال المؤسسات الدولية، بالإضافة الى أثر القوة الناعمة الأميركية التي تجذب اللاعبين الدوليين الى مدارها.[6]

6 - Christopher Layne, The Waning of U.S. Hegemony—Myth or Reality, International Security, Vol. 34, No. 1,Summer 2009, pp.150-151

ثانياً: الأحادية المتطرفة: النفق نحو الأفول الأميركي

إن قوة ونفوذ ودور أي لاعب سياسي في الساحة الخارجية، ليست إلا انعكاساً لقوة عناصره الداخلية المتمثلة في الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والفاعلية العسكرية، وكفاءته الاجتماعية والخدمية والعلمية، وجاذبيته الثقافية والحضارية. لقد تمتعت الولايات المتحدة في مجمل هذه العناصر بالتفوق على سائر القوى الدولية الكبرى، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة. إلا أن الأميركيين لا زالوا منقسمين طوال هذه المدة، حول مدى استدامة أحادية قوتهم الدولية، ولذلك أرست الإدارات المتعاقبة استراتيجياتها على معطى أساسي، قوامه حفظ وتحصين هذه الاستدامة.

يجب الحفاظ على الآليات لردع المنافسين المحتملين حتى من الطموح لدور إقليمي أو عالمي

على سبيل المثال ما ورد في « دليل التخطيط الدفاعي» 1994-1999، الذي أقرته إدارة بوش الأب: «يجب الحفاظ على الآليات لردع المنافسين المحتملين حتى من الطموح لدور إقليمي أو عالمي»، وهو ما عادت هيلاري كلينتون التأكيد عليه عام 2009، بأن الهدف الأساسي لإدارة أوباما في السياسة الخارجية، سيكون «تقوية موقع أميركا في قيادة العالم». وفي ذات السياق عبرت استراتيجية إدارة أوباما 2009، عن ضرورة « تجديد قيادة أميركا للعالم»، بحيث لا تكون هناك دولة أخرى أكثر استعداداً للقيادة أكثر من الولايات المتحدة في مرحلة العولمة، إلا أن هذه السياسات هي بالتحديد ما حذر من هنري كيسنجر بقوله:

7 - هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، 2002، ص. 147

«هل ستعرَف الولايات المتحدة أمنها بدلالة منع ظهور أي قوة رئيسة محتملة؟، هذا سيجعلها شرطي العالم، وفي النهاية ستنقلب معظم الدول الأخرى ضدها،

وسيكون ذلك استنفاداً للموارد الأميركية والتوزان النفسي، إذا أصبحت التدخلات والحملات الدائمة تعرَف خصائص السياسة الخارجية الأميركية»[7].

منذ التسعينات بدأت الولايات المتحدة تشهد تراجعاً اقتصادياً نسبياً، تزامناً مع الصعود الصيني والآسيوي بشكل عام، ومنذ حروب ما بعد 11 أيلول، برزت محدودية القوة العسكرية الأميركية لأسباب ذاتية وخارجية، بالإضافة الى الصعود العسكري للقوى الإقليمية (الصين– إيران– تركيا– روسيا- الهند)، بالتزامن شهدت السنوات العشر الأخيرة حدة متناهية في الانقسام السياسي والاستقطاب الحزبي (فوز بوش بولايته الثانية بفارق مئات الأصوات وبشكل ملتبس)، مترافقاً مع بروز حركات اليمين المتطرف.

أن العراق كان «القشة التي قسمت ظهر البعير»

إلا أن التراجع الأميركي الأبرز كان في كفاءة النظام الأميركي الاجتماعية والخدمية، لاسيما متى قورن مع التقدم الذي تحرزه قوى كبرى أخرى، أما الاخطر هو التردي في صورة الولايات المتحدة في العالم، إذ تعتقد نسب متزايدة في العالم لاسيما منذ حكم بوش، بأن الولايات المتحدة هي خطر على استقرار النظام الدولي، ناهيك عن صورتها كمنتهك لحقوق الإنسان ومحتل مرتكب لجرائم بحق الإنسانية (وموقفها من المحكمة الجنائية الدولية)، وناهب للأسواق والثروات، ومدمراً للبيئة والموارد الطبيعية (موقفها من معاهدة كيوتو).

إلا أن غزو العراق كان نقطة التحول الأميركية من جهة قدرتها على الاستمرار كقوة هيمنة عالمية، إذ أنه أدى الى عملية استنزاف غير مسبوقة للموارد الأميركية،– كما سائر سياسات بوش، إلا أن العراق كان «القشة التي قسمت ظهر البعير»-، وهو ما أطلق سيلاً من الدراسات والتوقعات، التي تؤكد على تجاوز الولايات المتحدة ذروة هيمنتها، وأنها بدأت تسلك مساراً معاكساً.

كانت الحرب في العراق من فئة الحرب الطويلة على الإرهاب، ومن مميزاتها أنها لا تنتهي بهزيمة الخصم، بل تحتاج الى «جهود حكومية شاملة» من مختلف أجهزة ووكالات الدولة الأميركية، لبناء وتشكيل الوعي والواقع في البيئة المستهدفة.

وفي ظل الأزمة الواقعة حالياً، يتساءل دافعوا الضرائب الأميركية العاطلون عن العمل– أو المهددون بالبطالة- والمرهقون بالقروض والفوائد، بشكل متزايد عن جدوى الانفاق في أفغانستان والعراق، بينما تريد الحكومة تخفيض الدعم عن البرامج الوطنية المختصة بالتعليم والضمان والمستشفيات.

في هذا السياق يتحدث مايكل ماندیلبوم في مقالته في الفورين أفيرز، عن ضرورة التخلص من التدخلات العسكرية وسياسة «**بناء الدولة**» التي سادت منذ التسعينات، كما في كوسوفو، أفغانستان، هاييتي والعراق، ويذكر ثلاثة أسباب تدعم حجته:

نظام الاحادية القطبية سيندثر خلال عقدين لصالح نظام دولي تعددي

أولاً: أن هذه السياسة غير مقبولة من الأميركيين، المستعدون للإنفاق على أمنهم، ولكن ليس على حكم الآخرين. ثانياً: النجاحات المحدودة التي تم تحقيقها في هذا المجال.

ثانياً: أنها فشلت في زيادة الأمن الأميركي، كما يحصل في أفغانستان، إذ لا توجد أي مؤشرات على حصول تقدم أمني بعد الانسحاب الأميركي منها.

لهذه الأسباب يدعو الكاتب، الى أن تكون هذه السياسة أولى المجالات التي يجب تقليص ميزانيتها، لجعل السياسة الخارجية أكثر فعالية وأقل كلفة،[8] لقد سرعت سياسات الغطرسة الأميركية من توقعات نهاية أحاديتهم، إذ تنبأ تقرير صادر عن مجلس الاستخبارات القومي الأميركي عام 2008– أي ما قبل الأزمة المالية العالمية- بعنوان (عالم متغير: اتجاهات عالمية 2025)، بأن نظام الاحادية القطبية سيندثر خلال عقدين لصالح نظام دولي تعددي.

8 - Michael Mandelbaum, America's Coming Retrenchment, Foreign Affairs.com, 9 August 2011. Available at: http://www.foreignaffairs.com/articles/68024/michael-mandelbaum/americas-coming-retrenchment

إن وهن وتراجع الدول– ولا سيما الكبرى منها–، ينتج عندما يغيب التجانس بين وسائلها وأهدافها، أي تصبح أهدافها جدُ طموحة، بالمقارنة مع محدودية مواردها المتاحة مما يدفع بها نحو الإفلاس، كما في الشركات. هذا الحال هو ما أطلق عليه بول كينيدي « **فرط التوسع الإمبريالي**» في دراسته الشهيرة عن صعود وهبوط القوى العظمى، فالتوسع المفرط يجعل من اللاعب السياسي مكشوفاً ومهدداً أمام أصغر الإخفاقات والأزمات، فالقوة المفرطة تصبح مرادفة للضعف.

أن بوش الأبن قد دفع أميركا الى قلب هذا الفخ

والملفت أن إدارة أوباما كانت تدرك – كما هم كثيرون في أميركا وخارجها - من أن بوش الأبن قد دفع أميركا الى قلب هذا الفخ، ولذلك شددت الاستراتيجية الأميركية عام 2009، على التأكيد أن الولايات المتحدة لا تسعى لبناء إمبراطورية، وأنها لابد أن تراجع سياستها الخارجية لتجنب الوقوع في مكيدة فرطة التوسع الإمبريالي. إذاً، يمكن تجنب هذا المسار عبر التراجع نسبياً عن الأدوار الخارجية– من

خلال تخفيض الإنفاق العسكري، الامتناع عن خوض صراعات مكلفة، نقل بعض الأعباء والمسؤوليات الى آخرين- وإعادة استجماع عناصر قوتها الداخلية بهدف استجماع أنفاسها، بل وعكس مسار الهبوط، أي باعتماد سياسة تقشفية لاسيما في مجال الدفاع السياسة الخارجية.

ثالثاً: سياسة التقشف: التوازن بين الإمكانات والطموحات

في الوقت الحالي الهيمنة الأميركية مهددة باحتمال أزمة مالية مدمرة

ينطبق الواقع الحالي للولايات المتحدة في الخلل بين قدراتها والتزاماتها، على مقولة لروبرت غيلبين حين حذر عام 1987 قائلاً: «مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي والمعدل المنخفض للادخار القومي، كانت الولايات المتحدة تعيش بالتزامات تفوق إمكاناتها. وفي سبيل إعادة التوازن بين التزامات الولايات المتحدة وقوتها، سيكون عليها يوماً ما أن تقلص التزاماتها في ما وراء البحار، تخفض مستوى المعيشة أو تخفض الاستثمارات المحلية المنتجة، في الوقت الحالي الهيمنة الأميركية مهددة باحتمال أزمة مالية مدمرة.»[9]

9 - Robert Gilpin, The Political Economy of International Relations (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987), pp. 347–348

هذا الاختلال والقصور الاقتصادي لابد من تداركه عبر إعادة التوازن بين الإمكانات الأميركية من جهة والتزاماتها، وطموحاتها الدولية من جهة أخرى، وهذا يحصل عبر العودة الى تمتين المقدرات الوطنية وإعادة هيكلة وفرز الالتزامات الخارجية بحسب الأولوية، وعليه يعرف ماكدونالد وبارينت التقشف في السياسة الخارجية بأنه «سياسة التراجع عن الالتزامات الاستراتيجية الكبرى كاستجابة لضمور القوة النسبية»، أي توجيه وحصر الموارد المخصصة للسياسة الخارجية، نحو الالتزامات الجوهرية على حساب الالتزامات الهامشية، وهذا ما عبر عنه كسينجر سابقاً، بقوله: «إن الولايات المتحدة ستستنفد مواردها المادية والمعنوية، إذا لم تتعلم كيف تميز بين ما يجب عليها القيام به، وما الذي ترغب بالقيام به وما هو خارج قدراتها»[10].

10 - هنري كسينجر، مصدر سابق، ص 289.

هذا التراجع قد يشمل الانسحاب من التزامات محددة، أو مناطق معينة أو إشراك الحلفاء والشركاء في تحمل أعباء إضافية، بدل لعب دور «الراكب المجاني». تميل القوى الكبرى التي تتمتع بفائض من القوة والمقدرات والثروة، الى تجاهل التمييز بين المصالح القومية الجوهرية وتلك الهامشية، وعليه تفرط في التدخل في أي قضية، مهما كانت ضآلة ارتباطها بهذه المصالح، بينما عندما تعاني هذه القوة ◄

من ندرة ومحدودية القوة بكافة إشكالها، تبدأ– أو يفترض ان تبدأ- بالعمل على التمييز بين هذه المصالح وتحديد الأولويات، ومن ثم حصر تدخلها ومواردها نحو المصالح القومية الحيوية، من دون تلك الهامشية أو الطرفية، وكلما تراجعت قدرات الدولة ضاق إطار «**المصالح الحيوية**» لحساب توسع إطار «**المصالح الهامشية والطرفية**».

إلا أنه في حال رفضت أو تجاهلت الولايات المتحدة هذا المسار فإنها تسير نحو داء الإمبراطوريات القاتل أي «فرط التوسع الإمبريالي». هذا التوسع «المرضي» تبرزه الزيادات الضخمة في الميزانيات الدفاعية الأميركية، التي ارتفعت بنسبة 70 % بين 2001– 2009، لتصل الى قرابة 700 مليار دولار سنوياً، فيما ارتفعت النفقات العسكرية الأميركية بالمقارنة مع الإنفاق العالمي من الثلث الى النصف تقريباً [11] إن الإنفاق العسكري لأميركا اليوم يتجاوز معدل إنفاقها العسكري خلال الحرب الباردة، بكل تحدياتها وحروبها بنسبة(25%). لقد قال جون هيلين مرة ساخراً «**القوى الكبرى لا تنظف النوافذ**»، إلا أنه في الواقع الحالي بما يشهده من تدخلات أميركية مفرطة، في كل أقاصي الأرض لا تمت بصلة الى الأمن القومي الأميركي، فقد تحولت أميركا الى «**المنظف العالمي للنوافذ**»، كما يقول تيد كاربينتر.

11 - the Washington-based Center for Arms Control and Non-Proliferation (Laicie Olson. "U.S. vs. Global Defense Spending," 21 May 2010.

لذلك حذر فريد زكريا في كتابه «**عالم ما بعد أميركا**»[12]، الى ضرورة عكس السياسات التي اتبعها بوش الأبن باتجاه الاعتماد على العمل المتعدد الأطراف، الدبلوماسية والإقناع، ويعتقد زكريا أن القيام ببعض الإصلاحات سيمكّن أميركا من الحفاظ على موقعها العالمي، كونه «لازال هناك سوق قوي للقوة الأميركية لأسباب جيوبوليتيكية واقتصادية، وأيضاً لسبب أكثر محورية، وهو استمرار وجود طلب إيديولوجي قوي عليها»، وعليه يحاجج زكريا، إن بقاء الولايات المتحدة في موقع القيادة العالمية في ظل التحولات القائمة، إنما يتحقق بالاستناد الى القوة الناعمة وليس الصلبة.

12 - Fareed Zakaria. The Post-American World (New York: W.W. Norton. 2008.

إن بقاء الولايات المتحدة في موقع القيادة العالمية في ظل التحولات القائمة، إنما يتحقق بالاستناد الى القوة الناعمة وليس الصلبة.

وفي السياق عينه، أطلق ريتشارد هاس في آب 2011 مذهبه الجديد للسياسة الخارجية الأميركية، والذي يهدف الى «إعادة التوازن للموارد المخصصة لمواجهة التحديات الداخلية في مقابل التهديدات الخارجية، وذلك لصالح التهديدات الداخلية»[13]، إن القيام بذلك سيمكن أميركا بالإضافة الى مواجهة التهديدات

13 - Richard N. Haass. Bringing Our Foreign Policy Home. Time Magazine. August 8. 2011. Available at: http://www.cfr.org/us-strategy-and-politics/bringing-our-foreign-policy-home/p25514

الداخلية الحرجة، من إعادة بناء أسس قوة هذا البلد، ليكون في موقع أفضل لمواجهة المتحديين الاستراتيجيين، إن مذهب «**الترميم**» كما يسميه الكاتب، يهدف لترميم وإحياء «قوة هذا البلد وتجديد موارده الاقتصادية والإنسانية والمادية»، ثم يستدرك الكاتب على أن هذا المذهب مختلف تماماً عن الانعزالية، إذ أن الولايات المتحدة «ستستمر في ممارسة سياسة خارجية فاعلة: لخلق ترتيبات دولية لإدارة التحديات التي تنتجها العولمة، لتنشيط التحالفات والشراكات، للتعامل مع التهديدات المرتبطة بعدوانية كوريا الشمالية، والتسلح النووي الإيراني، وفشل الدولة الباكستانية». إلا أنه في ظل مذهب «**الترميم**» ستتقلص التدخلات العسكرية إلا في حالة الضرورة– عندما تكون مصالحها الحيوية مهددة، وليس هناك من بدائل غير عسكرية -، وذلك كحرب العرق الأولى، وحرب أفغانستان، بعكس حرب العراق الثانية وفيتنام، والتدخل في ليبيا.

إلا أن هذه الطروحات سرعان ما تواجه بتهمة «**الانعزالية**»، الى درجة ينعت فيها تيد كاربيتر سياسة واشنطن الخارجية، بأنها «**مسكونة بالوساوس المرضية**»[14]، ثم يكمل قائلاً: «إن الاتهامات الهيستيرية بالانعزالية رداً على الطروحات المتواضعة بشأن تشذيب الالتزامات الأميركية المفرطة في الشؤون الأمنية الدولية، تُظهر المشهد المضطرب، والذي يبدو أن النخبة السياسية غير قادرة على تعديله».

14 - Ted Galen Carpenter, Washington's Foreign-Policy Hypochondria, National Interest, July 25, 2011. Available at: http://nationalinterest.org/commentary/washingtons-foreign-policy-hypochondria-5652?page=1

ويعتقد كاربيتر – كمن سبقه- أن تفحص خاطف للأفعال الأميركية على الساحة الدولية منذ سقوط جدار برلين، يُقدم أدلة قوية عن دولة غير قادرة أو على الأقل غير راغبة، بالقيام بتمييز بديهي بين المصالح الحيوية، والمصالح الثانوية أو المصالح الهامشية، والشؤون التي لا صلة بها، لذا يجب على القادة الأميركيين الحد من التدخلات العسكرية في المسائل التي يمكن فيها ضرب استقرار النظام الدولي، وتعجز قدرات الدول الكبرى الأخرى عن التعامل معها، أننا– يقول الكاتب- نفقد قوتنا بسرعة، هناك حاجة لنقاش جدي حول مناسبة وسائلنا مع أهدافنا في الداخل والخارج.

4 - متاهة السياسة الداخلية

تُعد المصادر الداخلية سواء الحكومية أو المجتمعية من المصادر الرئيسية للسياسة الخارجية الأميركية، إذ أن التنافس بين الحزبين، دور المجمع الصناعي- العسكري، ودور اللوبيات كلها تؤثر في صياغة السياسة الخارجية بشكل يضعف

الحسابات العقلانية والاستراتيجية، ويؤدي الى دفع أميركا الى ساحات جلية المخاطر والتكاليف، وفي ذات السياق تؤثر هذه العوامل اليوم، على محاولة تبني سياسة تقشفية وإعادة صياغة رؤية ومذهب جديد للسياسة الخارجية الأميركية، لذلك يتفق كثيرون أن أميركا– الدولة العظمى المهيمنة– إنما تضيع سياستها الخارجية التي تسود العالم في متاهات وأنفاق السياسة الداخلية.

يحاجج ستيفن والت: «ان الولايات المتحدة سمحت لسياستها الخارجية، أن تتعرض للانحراف بسبب التراشق بين الحزبين، وخطفها من قبل اللوبيات والمصالح الداخلية الضيقة، والخطاب غير الواقعي، بحيث أخذت رهينة لأعضاء الكونغرس العديمي المسؤولية»[15].على الرغم من أن التقشف أمر مفضل، إلا أنه يبدو أن القوى الكبرى تاريخياً، ترفض ذلك لأسباب محدودة الأفق، مرتبطة بالثقافة الوطنية أو السياسات المحلية.[16]

بيد أن الدول الكبرى تصل لنتيجة عقلانية أثناء انحدارها، بأنها ملزمة بالتراجع لأجل استجماع مواردها، إلا أن ذلك يصطدم بالصراعات الداخلية، والمصالح الانتخابية، ومصالح الشركات الكبرى، وجماعات الضغط المختلفة، التي تتدخل في عملية صنع القرار، لمنع هذا التراجع الذي يضر بمصالحها، وهي عقبات أصابت بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر وساهمت في نهايتها كقوة عالمية.

لقد لفت هنري كسينجر النظر، بإزاء السياسات المحلية والإعلام، الذين يؤديان الى دفع السياسة الخارجية في اتجاه معاكس، لاسيما بسبب ما يحصل بين الحزبين من مقايضة للسياسات الداخلية بتلك الخارجية منها.[17]

إلا أن آخرون يقللون من شأن هذه القيود الداخلية، باعتبار أن هذه النخب الاقتصادية والسياسية، لا تبني قراراتها في فراغ، وبالتالي تأخذ الظروف الدولية بعين الاعتبار، كما أنهم ليسوا كتلة واحدة بل متنافسون أحياناً، ثم أن جزء منهم يستفيد من توجيه موارد أكثر نحو الإنفاق الداخلي، على حساب نفقات السياسة الخارجية والدفاع، بالإضافة الى أن تأثيرهم على عملية صنع القرار تبقى مبهمة وتحتاج لتدقيق.

15 - Stephen M. Walt, "In the National Interest: A New Grand Strategy for American Foreign Poli cy," Boston Review, Vol. 30, No. 1 (February/March 2005), http://www.bostonreview.net/BR30.1/ walt.php.

16 - Paul K. MacDonald and Joseph M. Parent, Graceful Decline? The Surprising Success of Great Power Retrenchment, International Security, Vol. 35, No. 4 (Spring 2011), p.8

17 - هنري كيسنجر، مصدر سابق، ص. 15 22-

هذا الانقسام الواقع على ضفتي الديموقراطيين والجمهورين حول تخفيض الإنفاق، « يبدو وكأنه يعيد فتح جراح الانقسامات القديمة، حول نظرة أميركا لنفسها والعالم، والنتائج أبعد ما تكون عن اليقين، ولكن حتى الانعزالية التي تُعَد بمثابة داء أميركي خالد، تبدو وكأنها عادت من جديد.»[18]

18 -كريستوفر هيل، أميركا والعزلة المالية، بروجيكت سينديكيت دوت كوم، 27\7\2011. متوفر عبر: http://www.project-syndicate.org/commentary/hill8/Arabic

خامساً: التقشف في الميزانية العسكرية بين المؤيدين والرافضين

بحسب الاتفاق المبدئي الذي جرى بين الحزبين في الكونغرس حول أزمة الدين الأميركي، فإن الولايات المتحدة ستقلص ميزانيتها العسكرية بمجموع 350 مليار دولار موزعة على عشر سنوات، إلا أنه في حال فشلت اللجنة العليا التي نص عليها اتفاق الحزبين على المرحلة الثانية من التخفيضات، فإن الميزانية العسكرية ستتقلص تلقائياً مجدداً بمبلغ 600 مليار دولار، إذا في المجمل سيقتطع من الميزانية العسكرية الأميركية في السنوات العشر المقبلة، مبلغ ما بين 350 مليار دولار الى 1.3 تريليون دولار. وعليه ليس هناك من حسم نهائي لحجم التخفيض أو البرامج العسكرية، التي ستعاني منه وهو ما لا يزال مدار جدل حاد في الولايات المتحدة، والذي يرجح أن يشكل مادة دسمة في معركة الانتخابات الرئاسية المقبلة، يسوق الطرفين جملة حجج سنعرضها فيما يلي:

فريد زكريا: مؤسسة الدفاع الأميركية بأنها «الاقتصاد الاشتراكي الأكبر في العالم»

يستند مؤيدو تقليص ميزانية الدفاع الى الحجج التالية:

1 - الى أن هذه التخفيضات ليست أمراً جديداً في السياسية الأميركية، وهو قد حصل سابقاً بعد حرب فييتنام وفي عهد ريغان وكلينتون.

2 - ثانياً إن حجم الفساد والتحايل والهدر في الميزانية العسكرية، هو الأكبر والأكثر ضرراً مقارنة بأي مجال آخر، الى حد يصف فيه فريد زكريا مؤسسة الدفاع الأميركية بأنها «الاقتصاد الاشتراكي الأكبر في العالم».[19]

19 - Fareed Zakaria, Why defense spending should be cut, Washington Post, 4 August 2011. Available at: http://www.washingtonpost.com/opinions/why-defense-spending-should-be-cut/2011103/08//gIQAsRuqsI_story.html

3 - ثم أن ذلك، سيعيد التوازن بين السياسة الخارجية والدفاع، بحيث أن الواقع الحالي يشهد اختلالاً عميقاً، لصالح النفقات العسكرية ينعكس بصورة تهميش

لبرامج السياسة الخارجية، وهذا ما يشجع الإدارات الأميركية على تفضيل الخيارات العسكرية على تلك الدبلوماسية. إن موازنة الشؤون الخارجية والتي تشتمل على المساعدات المالية الخارجية، هي أقل بعشر مرات من ميزانية الدفاع، لقد قال إيزنهاور مرة «إن رجلاً يحمل مطرقة سيرى كل المشاكل على أنها مسامير».

4 - وفي السياق ذاته، يشير دانيل سيروير الى أن التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الأميركي، هي في معظمها تهديدات غير تقليدية في الوقت الحالي كتهريب المخدرات، الإرهاب والتطرف الديني، وانتشار الطموحات النووية والقرصنة الإلكترونية، والتي بمعظمها صادرة عن دول ضعيفة أو فاشلة. وعليه فإن هكذا تهديدات يجب مواجهتها عبر الوكالات المدنية وليس العسكرية، التي اظهرت خللاً ونقائص في هكذا مواجهات. وهذا يستدعي أن يتركز التخفيض على الميزانية الدفاعية، وليس ميزانية الوكالات المدنية الفاعلة في الشؤون الخارجية، لأن هذه الوكالات هي القادرة على التدخل مبكراً، وقبل انفلات الاوضاع الخارجية وصولاً للحرب، وهي وكالات رغم أهميتها لا زال ينقصها العديد والتمويل والخبرة، وهو ما يجب تداركه حالاً، إذا أرادت الولايات المتحدة حفظ أمنها القومي.[20]

5 - إن الرافضين للتخفيض يغالون في تقدير أهمية المصداقية-، التي يمكن أن تتضرر بنظر الحلفاء والخصوم، إذا تراجعت الولايات المتحدة عن بعض التزاماتها-، إذ أن الأهم أو لا يقل أهمية عن المصداقية، هي القدرات الفعلية على القيام بالالتزام، لذا يجب حشد الموارد المحدودة نحو الالتزامات الأساسية.

6 - لن يؤثر هذا التخفيض على مظهر أو قدرات الولايات المتحدة، فالانسحاب من التزامات معينة، لا يعني بالضرورة الانسحاب من كل الالتزامات، بل ربما العكس تماماً، إذ يمكن أن يؤدي الانسحاب من مجال أو منطقة محددة، الى توفير موارد لتركيزها في التزامات أفضل. مثال ذلك، تراجع تورمان في الحرب الكورية لتوجيه موارد إضافية لتعزيز الردع ضمن القارة الأوروبية.[21]

7 - يحذر هؤلاء من خطر خيار «**الحرب الوقائية**»، التي تحتاج الى موارد وحلفاء متماسكون وكلاهما غير متوفر، كما أن الهزيمة في هكذا حرب، ستعني فقدان أي احتمال لعودة القوة الضامرة، للصعود مجدداً في المدى المنظور، وحتى في حال النصر، فإن هذه القوة ستكون مستنزفة وبالتالي مكشوفة لتهديدات أقل جدية. ولذلك شبه ريتشارد بيتس هذه المحاولة ب «**الانتحار خوفاً من الموت**».[22]

20 - Daniel Serwer, Spending Cuts that Threaten Our Influence Abroad, The Middle East Institute, August 2011.

21 - أنظر مثلاً:

Roy K. Flint, "The Truman-MacArthur Conflict," in Richard H. Kohn, ed., The United States Military under the Constitution of the United States, 1789–1989 (New York: New York University Press, 1991), pp. 246–251.

22 - See Richard K. Betts, "Suicide from Fear of Death?" Foreign Affairs, Vol. 82, No. 1 (January/ February 2003), pp. 34–43

8 - إن إقرار هذه التخفيضات في السياسة الخارجية لعدة سنوات، سيمكن الولايات المتحدة من استجماع الأسس الاقتصادية لقوتها، وسيعيد الولايات المتحدة الى موقع القيادة، من خلال ظهورها كنموذج يُحتذى، كما يعتقد ريتشارد هاس في حديثه عن مذهب «**الترميم**».

9 - اتجاه آخر، وإن كان يقر بحصول تراجع في القوة الأميركية، إلا أنه يحاجج أن هذا التراجع لن يصل الى مستوى يؤدي الى خسارة الولايات المتحدة لقب القوة العالمية الأقوى، إذ أن سائر المنافسين المحتملين ليسوا في أفضل أحوالهم أيضاً، فالصينيون مرهقون بالداخل، والأوربيون بأزمة الديون، والروس واليابانيون ليسوا قادرين حتى على مواجهة أزمتهم الديموغرافية حتى.[23]

23 - Daniel W. Drezner, Has the USA lost its AAA superpower rating? , Foreign Policy.com, 3 August 2011, Available at: http://drezner.foreignpolicy.com/posts/201103/08//has_the_usa_lost_its_aaa_superpower_rating

في المقابل يسوق الرافضون لتخفيض النفقات العسكرية جملة حجج منها:

1 - إن ذلك سيكرس أن الولايات المتحدة تعيش فعلاً في لحظات ضمور وتراجع على الساحة الدولية. يقول كاغان «إن الإعلان عن هكذا تخفيضات، سيعتبره العالم دليلاً على بداية التراجع الأميركي».[24] إن هذا الإحساس يدفع بعض الساسة الأميركيين، الى التمسك بالالتزامات الدولة فيما وراء البحار رغم كلفتها العالية وعوائدها المحدودة، وهذا بدوره يعمق المأزق ويهدد بسقوط مدوٍ.

24 - Robert Kagan, "No Time to Cut Defense," Washington Post, February 3, 2009.

2 - إن ذلك سيعد إشارة وهن وضعف، ومن شأنه أن يؤدي الى فقدان المصداقية والثقة مع الحلفاء، الذين سيسارعون الى البحث عن تحالفات أخرى تخدم مصالحهم، فيما بالمقابل سيُظهر الخصوم عدوانية أكثر وشهية مفتوحة لمحاولة قضم نفوذ القوة المتراجعة. لهذه الأسباب يدعو غيلبين الى خيار «الحرب الوقائية» لمواجهة معضلة الضمور، بدلاً من اعتماد خيار تقليص النفقات.[25] كونها تستجلب مخاطر أكبر بكثير مما تتيح من الفرص، إذ أنها تقلل من فرص كسب أي مواجهة عسكرية، كما أنه لا يمكن ضمان النوايا الحسنة للقوى المنافسة، لذلك يكون التخفيض آخر الخيارات وينجح في لحظات نادرة، عندما يكون استعمال القوة في الساحة الدولية غير مرجح.[26] لذلك يحذر جون بولتون من اقتطاعات كبيرة من موازنة الدفاع، ويعتبر أن ذلك سيكون بمثابة « خنجر في قلب الأمن القومي الأميركي».[27]

25 - Robert Gilpin, War and Change in World Politics (New York: Cambridge University Press, 1983), p.197

26 - أنظر مثلا:

Dale C. Copeland, The Origins of Major War (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2000), p.p 40, 49.

27 - John Bolton, Defense and the Debt Ceiling, Decide America, 1 August 2011. Available at: http://www.aei.org/article/103940

3 - إن التراجع في موازنة الدفاع والسياسة الخارجية، يعني قدرة تأثير أقل في البيئة الخارجية، سواء في استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، كما يعني فاعلية أقل للقوة الناعمة، التي تحتاج لموارد مالية معتبرة، وهو واقع يختصره كريستوفر

هيل بالقول، عندها «سيصل مسؤول أميركي كبير إلى بلد ما، فيعرض المشورة، فلا يجد من يكلف نفسه عناء الإصغاء إليه».

سيصل مسؤول أميركي كبير إلى بلد ما، فيعرض المشورة، فلا يجد من يكلف نفسه عناء الإصغاء إليه

4 - يحاجج آخرون من باب حفظ الاستقرار الدولي والإقليمي، إذ يحذرون من أن تراجع الولايات المتحدة على المستوى العالمي، سيخلق فراغات سياسية وأمنية هائلة، ستؤدي الى خلق صراعات بين القوى الساعية الى إشغال هذا الفراغ. على سبيل المثال يؤكد صموئيل هنتنغتون أن «عالماً بدون سيادة الولايات المتحدة سيكون عالماً أكثر عنفاً وفوضى وأقل ديموقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي من عالم بدون هذه السيادة. إن السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة، ضرورية لرفاهية وأمن الأميركيين ولمستقبل الحرية، والديموقراطية والاقتصاد المنفتح والنظام الدولي في العالم».[28]

28 - Samuel P. Huntington, Why International Primacy Matters, International Security, Spring 1993, p.38.

5 - يحاجج مايكل سينغ في الفورين بوليسي، رداً على ريتشارد هاس، بأنه « لا يمكن للشعب الأمريكي أن يهمل أو يؤجل القضايا الدولية لصالح الأمور الداخلية. فرفاهيته لا تتوقف فقط على الظروف السياسية والاقتصادية في الداخل، ولكن أيضاً على تلك التي في الخارج». والقول عكس ذلك هو ببساطة لا يتناسب مع واقع اليوم، فقد تمت عولمة الازدهار الاقتصادي للشعب الأميركي، حيث أن التجارة ورأس المال واليد العاملة تتحرك على نحو متزايد عبر الحدود الوطنية. وهو الأمر فيما يتعلق بأمن الولايات المتحدة، حيث لم يعد باستطاعة المحيطات، توفير مناطق عازلة من التهديدات الخارجية، وإذا ما وضعت أميركا الآن الأعباء الخارجية جانباً وركزت نحو الأمور الداخلية، فإن ذلك سوف لا يضر العالم فحسب، بل الولايات المتحدة أيضاً.[29]

29 - مايكل سينغ "الترميم ليس خياراً: لماذا لا يمكن للولايات المتحدة أن تقود من الخلف، فورين بوليسي، تموز/يوليو 2011.

سادساً: العبر التاريخية من سلوك القوى الآفلة

من المفيد بعد استطلاع حجج الفريقين، ومقارنتها مع الكيفية التي واجهت فيها القوى الكبرى السابقة، المعضلة التي تواجهها أميركا اليوم، وكيف انعكس ذلك على موقعها وسلوكها وعلاقتها بالقوى الكبرى الأخرى. لهذه الغاية سنستند الى بول ماكدونالد وجوزيف بارينت في دراستهما القيمة حول القوى الكبرى، التي واجهت خطر الضمور والتراجع منذ العام 1870. لقد توصل الباحثان الى

استنتاجات ملفتة فيما يخص سياسة « **تقليص النفقات**»:

أولاً: إن 61-83 % من القوى الكبرى التي واجهت تحدي الضمور تبنت سياسة تقشفية.

ثانياً: إن طبيعة النظام– ديموقراطي أو استبدادي- لا تؤثر في تبني سياسة التخفيض عند لحظات التراجع الحاد.

ثالثاً: إن تبني القوى الهابطة لخيار الحرب الوقائية بقي نادراً، إذ جرى فقط في 4 حالات من أصل 18. مع الإشارة الى ما توصلت إليه دراسات أخرى، أنه كلما كان ضمور القوى الكبرى متسارعاً، كلما زاد احتمال استعمالها للعنف.

رابعاً: خفضت هذه الدول عديدها العسكري بمعدل (0.8%) خلال 5 سنوات، وقد تفاوتت هذه النسبة بحسب مستوى الهبوط (منخفض– وسط– عالي).

خامساً: خلال ال 5 سنوات التي تلت تراجع هذه الدول في ترتيب القوى العالمية، زادت نسبة إنفاقها العسكري بمعدل (2.14%)، فيما زاد معدل هذا الإنفاق للدول الكبرى التي لا تعاني من حالة هبوط، بنسبة (8.38 %). وعليه تظهر هذه الدول (الآفلة)، رغبة أكبر في استخدام الوسائل الدبلوماسية والمساومة لحل الأزمات والخلافات.

سادساً: إلا أنه بمقارنة تكوين التحالفات لكلا النوعين من الدول، لا تظهر الارقام أي فوارق هامة، أي أنه حتى الدول الهابطة تبقى قادرة على صوغ تحالفات جديدة. غير أن الملفت هو أن درجة الهبوط تؤثر على نسبة السعي لتكوين تحالفات، إذ أن القوى التي تعاني هبوط عالياً تتجه بشراسة نحو صوغ تحالفات جديدة، أي أنها تسعي لتحقيق توازن قوى مع القوى الصاعدة، بالاستناد الى عناصر خارجية، فيما القوى التي تشهد هبوط منخفضاً أو متوسطاً، تميل أكثر للموازنة من خلال التركيز على تحسين عناصر القوة الداخلية.

سابعاً: تتورط الدول الكبرى الهابطة مقارنة بغيرها من الدول الكبرى، بشكل أقل في النزاعات المسلحة، كما تطلق حروباً أقل، بالإضافة الى أن هذه الحروب تبقى أقل عدوانية، وهذه النتائج تعاكس ما يقول به «المتشائمون» بأن القوى الهابطة تصبح أكثر عدوانية.

ثامناً: لا تبدو القوى الهابطة أكثر انكشافاً للافتراس الخارجي، وذلك ربما نتيجة نقائص في تقييم القوة الصاعدة لحال القوة الهابطة، أو نتيجة تحسن حال القوة الهابطة بعد تبنيها سياسة التقشف.[30]

30 - Paul K. MacDonald and Joseph M. Parent, Graceful Decline? The Surprising Success of Great Power Retrenchment, International Security, Vol. 35, No. 4 (Spring 2011), pp. 1628-

خاتمة

إن من شأن التراجع الأميركي في الساحة الخارجية، أن يترك تداعيات حادة على مستويات عدة، على سلوك وطموحات الدول الكبرى، على استقرار وطبيعة عمل المؤسسات الدولية، على الاستقرار الإقليمي. وبحال اعتمدنا على حجج نظرية (الهيمنة المستقرة)، فأن النظام الاقتصادي الدولي يحتاج الى قوة هيمنة أحادية، تقوم بالمهام العسكرية والاقتصادية الحرجة. إذ أنها عسكرياً تكون مسؤولة عن جلب الاستقرار للمناطق الأساسية، واقتصادياً تسهم بفتح أسواقها، لامتصاص إنتاج الدول الأخرى، وتؤمن السيولة والعملة الاحتياطية. وعليه بالاستناد الى هذا المنطق، فإن افتراض انهيار أو تضعضع قوة الهيمنة الأحادية، يعني حكماً حدوث تغييرات عميقة في النظام الدولي القائم.

1 - فيما يخص الدول الكبرى، ستسعى هذه الدول الى إحياء طموحاتها الخارجية لا سيما في محيطها الإقليمي، وستظهر رغبة أكبر في تحدي الإرادة الأميركية التي بدورها ستسعى الى مساكنة- بدون إظهار الضعف- المطالبات المتصاعدة لهذه الدول على أمل إشباعها، على أنه من المستبعد في الواقع الحالي، أن تُظهر القوى الدولية عدوانية تجاه الولايات المتحدة الى حد الصدام. من ناحية أخرى ستعيد القوى الحليفة لواشنطن تقويم هذا التحالف، لاسيما متى كان ذلك التحالف موجهاً نحو قوى دولية أخرى. إن الاعتماد المتبادل بين جملة من اللاعبين الدوليين والولايات المتحدة، لن يمنع من اضطراب هذه العلاقات في لحظة التراجع الأميركي، إذ سرعان ما ستسعى هذه القوى للبحث عن خلاصها بعيداً على الولايات المتحدة، متى ما رأت فيها جسماً متضخماً يهوي، آخذاً معه كل ما يتصل به. إن موقف الصين وروسيا من الآزمة السورية مرتبط الى حد بعيد بهذا التحليل.[31]

31 - راجع عن هذا الموضوع ، حسام مطر، الأزمة السورية: التوازن الناعم بوجه واشنطن، صحيفة الأخبار اللبنانية، العدد 1734، 16 حزيران 2012.

2 - إن طبيعة النظام الدولي المتوقع، سيعتمد على الدور الذي ستلعبه القوى الدولية الصاعدة – لا سيما الصين - في هذه البنية، أي هل ستكون في موقع الداعم، المفسد، أو المتهرب. عند هذه المرحلة المبكرة نسبياً في تطور نظام دولي جديد، ليس للصين بعد مخطط ثابت لهذا النظام، بل إن الصين تعيش مرحلة من الرؤى

32 - Randall Schweller, Xiaoyu Pu, After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline, International Security, volume 36, issue 1, Summer 2011, pp.4172-

المتناقضة، حول كيفية الانتقال من الأحادية الى توازن دولي للقوة [32]. إن الصين وإن كانت تفضل نهاية الاحادية الأميركية، إلا أنها بالتأكيد لا تريد انهياراً أميركياً، وهذا ما يعكسه تصريحها بأنه «على الولايات المتحدة تخفيض إنفاقها العسكري، إذا إرادة أن لا يكون تخفيض تصنيف ديونها، مجرد بداية نحو كوارث أخرى».

3 - إن التراجع الأميركي، وما يرافقه من تقليص الالتزامات الأميركية، وتركيزها تجاه المصالح الحيوية للأمن القومي الأميركي، سيؤدي الى انتقال محور الصراع الدولي من الشرق الأوسط باتجاه شرق آسيا – الباسيفيك، حيث المنازع الأبرز لهيمنة الولايات المتحدة، أي الصين. ويعتبر هذا الانتقال هو الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بعدما تركز في النطاق الأوروبي خلال الحرب الباردة، ثم مع نهاية الحرب الباردة، انتقل محور الصراع الى الشرق الأوسط حيث تلقت الولايات المتحدة– ومعها إسرائيل- هزائم كارثية، رغم بعض النجاحات التكتيكية، وهو أبرز أسباب تراجعها الحالي. وعليه فالمواجهة الدولية القادمة فستتركز في نطاق منطقة الباسيفيك، وهي مواجهة سترسم مستقبل القوتين الكبيرتين ودورهما في العالم. فالقرن الواحد والعشرين هو قرن الباسيفيك.

انتقال محور الصراع الدولي من الشرق الأوسط باتجاه شرق آسيا – الباسيفيك، حيث المنازع الأبرز لهيمنة الولايات المتحدة، أي الصين

4 - إن تراجع الولايات المتحدة سيطرح تساؤلات وشكوك حول دور المؤسسات الدولية وتركيبتها، إذ ستطلب الدول الصاعدة، أن تتمثل مصالحها بشكل عادل في هذه المؤسسات، بعد أن كانت خاضعة للهيمنة الأميركية. سيكون على هذه الدول تحمل أعباء إضافية في مقابل المطالبة بمسؤوليات متزايدة، وهذا يستدعي إعادة تعريف لدور المؤسسات الدولية وهيكليتها، ومن غير المستبعد أن يترافق ذلك مع مرحلة من الشلل والاضطراب، ستسود هذه المؤسسات الى حين تبلور التعديلات المطلوبة.

5 - سينتج التراجع الأميركي فراغات سياسية وأمنية في جملة من الأقاليم، لاسيما في الشرق الأوسط. يؤكد باراغ خنا في دراسته حول، «العالم الثاني: الإمبراطوريات وتأثير النظام الدولي الجديد»، أن المنافسة الجيوبوليتكية في العقود المقبلة ستنحصر في ما يسميه «**العالم الثاني**»، الذي تتقاطع فيه الجيوبوليتك والعولمة، كما في الشرق الأوسط، البلقان ووسط آسيا. وفي مواجهة هذا الفراغ ستجد القوى الإقليمية نفسها أمام احتمالين، التنافس والصراع لإشغال الفراغ المستجد، وإما ◄

السعي لإرساء قواعد تعاون تحدد حدود المصالح الخاصة بهذه الدول في نطاق هذا الفراغ.

6 - بالنسبة للشرق الأوسط، ونتيجة لغياب قواعد ناظمة للعلاقات الإقليمية، والضعف في العمل المشترك، فإنه من المرجح بعد هذا الفراغ، أن يتقدم خيار التنافس لفترة زمنية كافية، ليتعرف اللاعبون الإقليميون على حدود قوتهم وطموحاتهم، وليكتسبوا تجربة اختبار آليات التنسيق الإقليمي وحل الخلافات وبناء الثقة. إن أحداث «الربيع العربي» هي التجلي الأبرز لهذه التحولات، إذ لا يمكن فهمها فقط من خلال عواملها وديناميتها الداخلية، إذ أن توقيتها مرتبط بما شهده الدور الأميركي من ضمور واضح في المنطقة، بما أتاح إمكانية الانقضاض على الأنظمة التابعة لواشنطن في مصر وتونس بدايةً. وتجلى في أحداث هذه الفترة محدودة التدخل الميداني الأميركي المباشر، والجرأة المرتفعة للصين وروسيا، ودفع واشنطن لحلفائها الإقليميين في تركيا والخليج الى واجهة الأحداث.

إن هذا النقاش في السياسة الخارجية الأميركية، سيكون من أبرز عناوين المعركة الرئاسية الأميركية المقبلة، إذ في هذا النقاش يتداخل الاقتصاد بالاستراتيجيا، والأمن بالسياسة، الوطني بالدولي، والدور بالهوية. هنا تأتي مزيداً من الأسئلة، الى أي مدى تتأثر السياسة الخارجية الأميركية بالتغييرات الرئاسية؟، هل أصبح البنتاغون أكثر تأثيراً في القرارات الخارجية، بعدما تم توريطه في حربي أفغانستان والعراق؟، هل خسر المجمع الصناعي– العسكري جزء من هيمنته في صنع القرار الخارجي؟، هل سيدفع التردي الحالي لقوة الولايات المتحدة حتى بالجمهوريين الى الخضوع للتوازنات الجديدة أم سيعودون لممارسة الجنون؟